

ندوة موضوعاتية حول "حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية"



في إطار فعاليات المنتدي العالمي لحقوق الإنسان المنعقد بمراكش نظم منتدى الكرامة لحقوق الإنسان بال المغرب بالشراكة مع مؤسسة هانس سايدل الألمانية ومنظمة الكرامة الدولية بجنيف ندوة موضوعاتية حول "حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية" بمشاركة باحثين أكاديميين وفاعلين حقوقيين وناشطين مدنيين من عدة دول مختلفة: اليابان، فرنسا، تركيا، إسبانيا، سويسرا، إندونيسيا والمغرب، وبحضور جمهور غير من جنسيات مختلفة.

إن المشاركين في نقاش إشكالية حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية، إذ يعبرون عن أهمية هذا الموضوع، يثمنون أجواء الحوار الهادئ والمثير الذي دارت فيها أشغال الجلسات العلميتين، ويشيدون بجودة العروض المقدمة من طرف المحاضرين، والتي تميزت بتتنوع مقارباتها المنهجية وأطروحاتها النظرية ، والتي عبرت عن خبرات مجتمعية وثقافية وحضارية متنوعة، ساهمت في بلورة العناصر المشتركة لإعلان مراكش حول العالمية والخصوصية:

أولاً: التأكيد على عالمية حقوق الإنسان القائمة على مجموعة من القيم الإنسانية المشتركة، وعلى أساسها انتقلت هذه الحقوق من مجرد شأن من الشؤون الداخلية لتصبح جزءاً من القانون الدولي، كما أن جميع الدول بمجرد انضمامها إلى المنظمة الدولية ألزمت نفسها بمبدأ عالمية الحقوق الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ثانياً: التأكيد على أن التنوع الحضاري والثقافي يعتبر المصدر الأساسي للمنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وبذلك فإن العالمية في مجال حقوق الإنسان تختلف عن فكرة الهيمنة اختلافاً جوهرياً، ذلك لأنها تقدم لنا مجموعة من المفاهيم التي شارك المجتمع الدولي في صياغتها، وهي تهدف إلى تحقيق الاتفاق بين المنتدين إلى حضارات وثقافات مختلفة حول عدد من الحقوق والحريات، اتفاق يضمن المزيد من الاعتراف بتلك الحقوق والحريات، ويوفر لها عالمياً مزيداً من الضمانات وأليات الحماية ويحقق تعايشاً وانسجاماً بين الثقافات المختلفة بإيجاد أساس تعاقدي، أخلاقي وقانوني مشترك يضمن التعاون والاعتماد المتبادل بين أبناء الثقافات والحضارات المختلفة.

ثالثاً: إن عالمية مبادئ حقوق الإنسان قائمة على احترام التنوع الثقافي واللغوي والديني والعرقي. وفي هذا السياق يؤكد المشاركون والمشاركات على أهمية نشر قيم الاختلاف والاعتراف المتبادل والحوارات بين الثقافات في إطار كونية مبنية على الحق في التعدد والتنوع.

رابعاً: التأكيد على أن المواريث والعهود والاتفاقيات الدولية تضمن لكافة المجتمعات الآليات القانونية للتحفظ على كل ما يتعارض مع خصوصياتها الثقافية والحضارية.

خامساً: يعبر المشاركون والمشاركات عن رفضهم لكل نزوع نحو الاحتماء بالخصوصيات للتملص من التزامات بعض الدول وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان.

سادساً: يؤكد المشاركون والمشاركات على أهمية الاستثمار في العناصر الثقافية والحضارية للشعوب من أجل ترسیخ واستثناء قيم حقوق الإنسان، ويعتبرونه المدخل المناسب لإغناء عالمية حقوق الإنسان وزرع فتيل التوتر بين الخصوصية والكونية.

سابعاً: يؤكد المشاركون والمشاركات على أهمية الاعتراف الجماعي بدور الأديان السماوية والحضارات القديمة والفلسفات العالمية في نشأة وتطور ثقافة حقوق الإنسان، كما ينوهون إلى أهمية الاجتهاد في فهم النصوص الدينية وما يتتيحه من إمكانيات واعدة لتطوير منظومة حقوق الإنسان وفق منظور عالمي يتسع للجميع.